كلّفني دولة رئيس مجلس النواب بتمثيله في هذا اللقاء، فكان لي شرف الحضور بينكم وبينكن وسعادة التفاعل معكم ومعكن في مجلس النواب اللبناني، هذا الصرح الذي يجسد إرادة الشعب، ويشكّل قلب الحياة الديمقراطية.

لقائي بالشباب والشابات ليس مجرّد واجب أو محطة بروتوكولية، بل هو فعل إيمان عميق بأنكم أنتم وأنتن، بجموح أفكاركم/ن وبحسكم/ن النقدي وبشغفكم/ن بالتغيير، تشكلون رأسمال لبنان البشري الحقيقي، أنتم وأنتن الذين تمثلون نبض لبنان الجديد، وعقله الواعد، وأمله المتجدد في بناء دولة قوية، قادرة، عادلة، وأنتم وأنتن ذخيرته الأخلاقية والمعرفية في زمن يتآكل فيه المعنى ويشتدّ فيه اليأس..

أنتم وأنتن لستم/ن فقط "المستقبل"، كما اعتدنا أن نقول، بل أنتم وأنتن "الآن" بكل ما تحملونه من طاقة وقدرة على مساءلة الواقع وتحدّيه، في وقتٍ نحن فيه بأمسّ الحاجة إلى إجابات جديدة على أسئلة قديمة، أثقلتنا ردودها الجاهزة والناقصة والمجزئة، تلك التي قادت البلاد إلى ما نحن عليه اليوم..

في اللحظات المفصلية التي يعيشها لبنان، تصبح أصوات الشباب والشابات ضرورية لا لأنهم/ن الأمل فقط، بل لأنهم/ن الأكثر قدرة على إعادة طرح الأسئلة بجرأة، وعلى تخيّل مقاربات جديدة لا تستنسخ الفشل، بل تتجاوزه. وحدكم ووحدكن قادرون وقادرات على كسر التكرار القاتل، وابتكار رؤى تتّسع لأحلام الناس وآلامهم، وتسير بهم إلى آفاق تتجاوز الانقسام والانكماش والجمود.

أؤمن أن الأفكار التي تولد من التجربة والملاحظة، من التفاعل الصادق مع الناس والواقع، هي وحدها القادرة على التحول إلى فعل تغييري ملموس. ولطالما امتلك شباب وشابات لبنان هذه القدرة لا على الحلم فقط، بل على تحويل الحلم إلى مشروع، والمشروع إلى مسار، والمسار إلى واقع.

وليس صدفة أن نلتقي اليوم في هذا المبنى المميز بعمارته التي تجمع التراث والحداثة والذي شُيد عام 1934 والذي وضع تصميمه المهندس المعماري الأرمني ماردیروس التونيان وهو غير لبناني، ولكنه أصبح جزءاً من التراث المعماري اللبناني بسبب إسهاماته، فغدت رمزاً لِما يمكن أن يُبنى حين تتكامل الرؤى وتتجاوز الهويات الضيقة. هذه القاعة تحديداً شهدت نقاشات محتدمة، وخطابات مفصلية، ومواجهات فكرية وسياسية تعكس بكل تعقيداتها نبض المجتمع اللبناني المتعدد والمتنوع، المختلف والمتضارب، الموحد أحياناً، والمتنازع أحياناً كثيرةً.
لقد عرفت هذه الجدران صدى أفكاراً كبيرةً، بعضها غيّر مجرى التشريع، وبعضها بقي مجرد صدى. واليوم، بوجودكم هنا، ثمة فرصة لأن تُبعث فيها روح جديدة، نابضة بهموم الشباب، وقادرة على استعادة الثقة بالبرلمان كمكان للنقاش الحقيقي، لا للمساومات العقيمة.

نلتقي اليوم لنتحدث معاً عن دور مجلس النواب، عن تحديات العمل التشريعي في الواقع اللبناني، وعن الأمل الذي نحمله جميعاً لإعادة بناء ثقة الناس بمؤسساتهم.

يُعدّ مجلس النواب في لبنان أمّ المؤسسات، وركيزة نظامنا البرلماني السياسي والدستوري. فهو يُجسّد الإرادة الشعبية، ويمارس باسم اللبنانيين واللبنانيات سلطة التشريع والرقابة، وينتخب رئيس

الجمهورية، ويسمّي رئيس الحكومة، ويمنحها الثقة أو يحجبها ويضطلع بدور الرقابة عليها، ومن دون هذا المجلس، تتعطل بقية السلطات وتختلّ التوازنات التي يقوم عليها نظامنا البرلماني. غير أن هذه المؤسسة، وعلى الرغم من رمزيتها المركزية، لم تكن بمنأى عن التحديات البنيوية التي تعترض الحياة السياسية في لبنان.

١-النظام الطائفي:

أول هذه التحديات هو النظام الطائفي، الذي حال دون قيام تمثيل سياسي وطني عادل، ومنع إقرار قانون انتخابي حديث يُعبّر فعليًا عن تطلعات اللبنانيين واللبنانيات. وقد اضطررنا إلى التعايش مع هذا الواقع المركّب، بانتظار لحظة توافُق وطني تُمكّننا من تجاوز الطائفية السياسية، لا كشعار، بل كممارسة، مع التأكيد على أن الديمقراطية التوافقية التي نعيشها، رغم تعقيداتها، لا تحتمل القفز فوق مبدأ الشراكة أو التمثيل المتوازن.

إلا أن هذه اللحظة المنشودة لن تأتي ما لم نتخلّ عن الهواجس العميقة التي تكبّل تقدمنا، وتقف حائلًا دون بناء دولة المواطنة. وحده التخلّي عن هذه المخاوف يفتح الباب أمام تمثيل وطني حقيقي وصحي، يُعيد إلى المؤسسات شرعيتها الفعلية ويُفعّل دورها الدستوري.

لكن الطائفية ليست مجرد تحدٍّ سياسي، بل هي بنية تُنتج الأزمات باستمرار. فقد أفرزت أعرافًا أقوى من الدستور، وفرضت ما يسمى بـ " التوازنات الطائفية" كشرط لتمرير القوانين، حتى تلك التي تمسّ جوهر الإصلاح والعدالة .

ما جعل الصراع في لبنان يتأرجح بين منطق الدولة ومنطق الطائفة، بين سلطة النص وسلطة العُرف، وبين الطموح إلى التقدّم والوقوع في أسر التوازنات الهشة.

ومن هنا، يصبح دور الشباب والشابات أكثر من ضروري؛ بل يصبح جوهريًا، لأنهم ولأنهن الأقدر على طرح الأسئلة الجذرية التي تهزّ الأسس غير العادلة، وعلى إنتاج مقاربات جديدة، تتجاوز الاصطفافات الضيقة، وتبني تصوّرات لدولة عادلة، حديثة، ومتماسكة.

و قد طالبنا في أكثر من مناسبة بتخفيض سن الاقتراع من 21 إلى 18 عاماً، إيماناً بحقكم وحقكن الطبيعي في المشاركة في صنع القرار. لكن للأسف، لم نلقَ بعد التجاوب الكافي مع هذا المطلب العادل، رغم أنه يشكّل خطوة أساسية لتعزيز الديمقراطية وإشراك الشباب فعلياً في الحياة السياسية.

ولا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي حقيقي دون التوقف عند قانون الانتخاب، الذي يُعدّ المدخل الأساسي لتغيير الواقع السياسي في البلاد. فهو لا يحدد فقط من يصل إلى البرلمان، بل يرسم ملامح الحياة السياسية بكاملها من خطاب ومشاريع المرشحين والمرشحات الى سلوك الناخبين والناخبات. قانون انتخاب عادل، عصري، هو شرط أساسي لبناء دولة ديمقراطية تمثيلية، يكون فيها صوت المواطن والمواطنة هو المحرّك الأول للتغيير.

٢- التداخل بين العوامل الخارجية و الداخلية :

التداخل بين الخارجي والداخلي يؤثر على العمل التشريعي اللبناني بشكل غير مباشر أو مباشر، ويتعلق غالبًا بالضغوط السياسية والاقتصادية.

تحد اخر يواجهه العمل التشريعي في لبنان، خصوصًا **في ظل السياق السياسي والاقتصادي المعقد الذي يمر به البلد. في ظل** (في الواقع، لطالما كان التدخل الخارجي جزءًا من الواقع اللبناني):

١.**التأثيرات السياسية الإقليمية والدولية الناتجة عن موقع لبنان في منطقة جيوسياسية حساسة.**

٢. **التأثيرات المالية والاقتصادية**: في العديد من الحالات، يتدخل المجتمع الدولي **عبر القروض والمنح أو البرامج الاقتصادية لمساعدة لبنان** على التغلب على أزماته المالية.

٣. **التأثيرات الأمنية والعسكرية**: خاصة في ظل الوضع الأمني و العسكري المتأزم في لبنان وفي المنطقة.

٤.الضغوط السياسية

٥.التأثير على الانتخابات التشريعية

يجب العمل على بناء وتطوير **اسس المناعة الداخلية واساسها الوحدة الوطنية وحسن ادارة شؤون المواطنين وتعزيز امنهم بكل ابعاده (الامن البشري)**

٣- فقدان الثقة بمؤسسات الدولة:

برأيي، التحدي الأكبر الذي نواجهه هو فقدان الثقة بمؤسسات الدولة، بما في ذلك المجلس النيابي. لفهم هذا الواقع، يجب وضعه في سياقه التاريخي وتحليل أسبابه بعمق.

لقد صيغت السياسات العامة في لبنان تاريخيًا بعيدًا عن مصلحة المواطنين والمواطنات، فجاءت نتيجة تسويات ومحاصصات طائفية، لا رؤية وطنية جامعة. في حين أن حقوق الناس وخدماتهم الأساسية يجب أن تكون محور السياسات العامة، التي ينبغي أن ترسمها الدولة وتؤسس لها عبر التشريعات، فتخلق بيئة قانونية وبنى مؤسساتية تضمن الحوكمه الرشيدة عبر شراكة جميع الفاعلين/ات في القطاع المعني، من مرحلة صنع السياسات والاستراتيجيات إلى مرحلة التنفيذ (policy making and implementation).

التشريع يجب ان يضمن بناء نظم واضحة تحدد الصلاحيات، وأطر المساءلة، وآليات التنسيق بين القطاعات المختلفة، بعيدًا عن التشرذم (fragmentation) ومنطق الجزر المعزولة (silos) الذي أدى إلى ضعف الفعالية، وهدر الموارد، وأحيانًا إلى الفساد. والفساد هنا لا يقتصر على سرقة المال العام، بل يشمل أيضًا تضييع الفرص وإهدار الإمكانيات.

السياسات العامة ملك للدولة وللمواطنين والمواطنات معًا.

للأسف، في كل قطاع نمتلك أجزاءً من نظام، لكن لا نمتلك نظامًا متكاملًا. سياساتنا كانت تتشكل كردود فعل عند وقوع الأزمات، لا كنتيجة لرؤية استراتيجية متكاملة. (مثلا أظهرت جائحة كورونا اننا لا نملك نظامًا صحيًا متينا، ولا نظامًا فعّالًا لإدارة النفايات، ولا آليات حوكمة رشيدة.)

ما العمل:

في الواقع، لا يمكن إحداث فرق حقيقي في الحياة التشريعية والسياسية إلا بالاعتماد على الأفكار الجريئة والمبتكرة والشجاعة التي عادة يحملها الشباب والشابات. هذا المسار نحو التغيير يحتاج إلى استراتيجيات تقوم على المشاركة، والانفتاح، والدمج. ومع أن هذه الاستراتيجيات تتقدم بشكل نسبي وبطيء، فإن الأزمات المتلاحقة لا تترك لنا ترف الانتظار. لذلك، من واجبنا العمل الفوري على تحسين الأداء التشريعي وتفعيل دور مجلس النواب بشكل عملي ومسؤول.

أولاً: تعزيز الرقابة البرلمانية والمساءلة الحكومية

تحقيق الرقابة الفعّالة على عمل الحكومة هو من الوظائف الأساسية للبرلمان. وفي هذا السياق، لا يتوقف دولة الرئيس نبيه بري عن مطالبة الحكومة بإصدار المراسيم التطبيقية لعشرات القوانين (اكثر من سبعين قانون) التي أقرّها المجلس النيابي، ولكنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ. كما تجدر الاشارة الى ضرورة تبني ادوات برلمانية جديدة لمراقبة عمل الحكومة الرقابة اللاحقة لمتابعة تنفيذ القوانين Post legislative scrutiny فعليًا، وهو ما طبقناه مؤخراً مع قانون مكافحة التحرش الجنسي.

ثانياً: ربط السياسات العامة بالبحث العلمي
Science to Policy

إن تعزيز العمل التشريعي في هذه المرحلة الدقيقة يقتضي ربطه بالبحث العلمي. فالسياسات المبنية على الأدلة العلمية هي الأكثر قدرة على معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية الخ... تساعد في تحديد الاولويات والحاجات الوطنية بالارتكاز على معطيات موضوعية وبالتالي اولويات الانفاق على المشاريع والسبل الانجع لتنفيذها لذلك، من الضروري **إقامة جسور مؤسسية دائمة بين البرلمان والجامعات ومراكز البحوث**، بحيث يصبح اتخاذ القرار مبنياً على معطيات دقيقة وتحليل علمي واقعي. (**تجربة الكوليستين**ظ **وثيقة التحول في النظام الغذا**ئ ونعمل حاليًا على تعزيز دور "**معهد التدريب على العمل التشريعي والبرلماني**" ليصبح مركزًا حيويًا لتأهيل الأجيال الجديدة.

ثالثاً: تفعيل المشاركة العامة والحوار المجتمعي – دعوة إلى صناعة المستقبل

أيها الأحبة،

إن أعظم ما أنجزته البشرية عبر تاريخها هو **قدرتها على بناء جسور الحوار**، التي هي وحدها قادرة على نقل المجتمعات **من الصراع إلى الشراكة**، ومن **الجمود إلى النمو**.
وفي لبنان، حيث التنوع غنى والاختلاف واقع، يصبح الحوار خياراً مصيرياً لا بديل عنه.

من هذا الإيمان، انطلقت مبادرات الحوارات الوطنية الكبرى التي احتضنها مجلس النواب برعاية دولة الرئيس نبيه بري، في محطات مفصلية من تاريخنا الحديث، حيث اجتمعت القوى السياسية تحت هذا السقف سعياً لإيجاد قواسم مشتركة تحمي السلم الأهلي وتعيد ضبط البوصلة الوطنية.

ولكن، أيها الشباب والشابات، الحوار الحقيقي لا يقتصر على النخب السياسية فقط، بل يبدأ منكم ومنكن، من كل مواطن ومواطنة يحمل فكرة، ويسعى إلى تغيير.

ولهذا، نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تفعيل المشاركة العامة والانخراط المباشر معكم ومعكن ومع جميع مكونات المجتمع، من خلال تنظيم حوارات وطنية شاملة حول القضايا التي تصنع حياتنا اليومية ومستقبل وطننا.

لقد بقي مجلس النواب، وما يزال، بيتاً مفتوحاً لكم أنتم الشباب والشابات، حاضناً لأفكاركم/ن، ومؤمناً بأن صوتكم/ن هو حجر الأساس في بناء لبنان الجديد .

وهذه القاعة التي تجمعنا اليوم شهدت عشرات اللقاءات مع شباب وشابات من مختلف المناطق والأفكار والطموحات، لأننا نؤمن أن لا مستقبل لأي سياسة أو تشريع، إن لم يكن يحمل نبض جيلكم/ن وآماله ونسعى الى تطوير هذه المشاركة. وفي هذا الإطار تحديداً، **برزت أهمية تطوير أدوات جديدة للعمل البرلماني، ترتكز على الحوار المجتمعي والإنصات العميق لنبض الناس.**

ففي تجربة رائدة، عقدت لجنة المرأة والطفل النيابية، بدعم كامل من دولة الرئيس نبيه بري، **جلسات استماع حول الأمن الاقتصادي للنساء في ظل الأزمات التي عصفت بلبنان.**

وقد شكلت هذه الجلسات **أداة تشريعية** جديدة لفهم الأسباب العميقة لعدم قدرة النساء على الصمود الاقتصادي، وكانت منصة حوار مجتمعي مباشر مع البرلمان أدت إلى بلورة توصيات واقعية.

عبر تحليل هذه التوصيات، تقدمنا باقتراحات قوانين، **أُقر منها مؤخراً قانون العمل المرن وقانون العمل عن بُعد**، كخطوة عملية لتمكين النساء ودعم صمودهن الاقتصادي.

إننا اليوم لا نتحدث فقط عن حوارات عامة، بل عن **أدوات تشريعية جديدة ومسارات بحثية وعلمية، تنطلق من حاجات المجتمع الحقيقية بكل فئاته، وتُترجم إلى سياسات وتشريعات قادرة على صنع الفرق.**

رابعاً: التحول نحو التكنولوجيا في العمل التشريعي

بحضور الشباب والشابات، الجيل الرقمي، **تحضر التكنولوجيا كأداة لا غنى عنها**. لذلك مجلس النواب بصدد وضع اللمسات الاخيرة على برنامج تعاون مع الاتحاد الاوروبي لتطوير العمل الاداري لتحديث الادارة عبر مكننة العملية والإدارية، بما **يعزز فعالية العمل والكفاءة ويواكب متطلبات العصر** الرقمي.
هذا بما يخص استعمال التكنولوجيا **لتفعيل العمل الإداري والشفافية وحق الوصول للمعلومات** ولكن التحدي الأكبر هو في **التشريع لتنظيم استعمال التكنولوجيا ووضع الاطار القانوني للأخلاقيات التي يجب ان تنظمها:**

في القطاع التربوي والإعلامي واثره علي الديمقراطية بناء القدرات في المناهج الجامعية للتشريع. والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي وضرورة تنظيمها علي المستوى الوطني القطاعي وعلى المستوى الدولي القانوني و على مستوى علاقات الدول.

خامساً: تعزيز المساواة بين الجنسين: مدخل أساسي لبناء مجتمع متوازن

إن قضايا المرأة ليست شأناً منفصلاً عن قضايا المجتمع، بل تشكل محوراً أساسياً في مسار التنمية المستدامة وإحدى ركائز بناء مجتمع متوازن وعادل.

فالمساواة بين الجنسين، وبين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، ليست ترفاً ولا مطلباً ثانوياً، بل شرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار والنمو.

من هنا، جاء التزام دولة الرئيس نبيه بري الواضح والدائم بدعم قضايا المرأة، وقد تُرجم هذا الالتزام بشكل صريح عبر تأييده العلني لإدراج الكوتا النسائية في قانون الانتخاب، بما يفتح الطريق أمام مشاركة أوسع وأعدل للمرأة في صنع القرار السياسي.

وفي هذا الإطار، ومن خلال عملنا في لجنة المرأة والطفل النيابية، نسعى إلى بناء منظومة تشريعية متكاملة تحمي حقوق النساء، تكافح جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، وتزيل الفجوات القانونية القائمة كما حصل، على سبيل المثال، في تعديل قانون الضمان الاجتماعي لصالح النساء.

نعمل أيضاً على إرساء بيئة تشريعية **"صديقة للأسرة"**، تؤمن التوازن بين دور المرأة كأم وكعاملة، وتضمن حقها في التقدم المهني والاقتصادي، كما تعزز مبدأ الشراكة داخل الأسرة، باعتبارها القيمة الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها النسيج اللبناني.

سادساً: بناء شراكة حقيقية بين الأجيال

إن كل هذه المسارات لا يمكن أن تثمر إلا من خلال تبني منطق الشراكة بين الأجيال. بناء الجسور بين الأجيال هو الثروة الحقيقية للبشرية. وفي لبنان تحديداً، يشكّل بناء هذه الجسور شرطاً لمنع تكرار مآسي الماضي وتفادي كلفة المآسي المقبلة. وأنتم، أيها الشباب والشابات، أنتم وأنتن الذين واللواتي ستحسمون/ن الاتجاهات، وسترسمون/ن معالم المستقبل.

إذا استطعتم/ن ان تشكلوا حصانة تمنع انتقال ارث الأمراض الطائفية اليكم وإليكن وتدفعكم/ن لبناء اسس المنعة والوحدة الوطنية وللتخلي بشجاعة عن عادات السماح للخارج بالتدخل والتأثير وإذا تمسكتم/ن بافكاركم/ن المبدعة عندها سنخطو الخطوات الواثقة نحو دولة حقيقية قوية قادرة وعادلة.

افكاركم وأفكاركن التي بدأنا الكلمة بالحديث عنها هي التي ستشكل وجه لبنان المستقبل ودوره ووظيفته وهي التي ستقود إلى استعادة سيادته التي يهددها اليوم العدو الاسرائيلي الذي يخرق يومياً التفاهمات التي حصلت وادّت إلى وقف إطلاق النار بعد الحرب المتوحشة التي شنها علينا.

افكاركم وأفكاركن ستحسم **سياستنا الخارجية والنموذج الاقتصادي الذي يؤمن العدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن وهي** التي ستحافظ على لبنان **كوطن نهائي** لجميع أبنائه وبناته، لبنان **الرسالة** كما قال البابا **يوحنا بولس الثاني ولبنان الضرورة الحضارية والانسانية كما قال الامام موسى الصدر.**

شكرا لكم ولكن،
شكرا لجامعة القديس يوسف العريقة التي نحترم والتي ساهمت بنهضة لبنان الثقافية والفكرية منذ تأسيسها قبل ١٥٠ عاما وخرجت على مدى عقود الكثير من نواب ونائبات لبنان،
وشكرا لرئيسها الدكتورالاب سليم دكاش،
شكرا لكم أيتها الشابات وايها الشبان وتمنياتي لكم بالتوفيق في نشاطكم/ن اليوم وفي الآتي من الأيام والسنين .